أثر التكتلات الاقتصادية الأسيوية على أمن المملكة العربية السعودية (٢٠٠٦-٢٠٢٤)

The Impact of Asian Economic Blocs on the Security of the Kingdom of Saudi Arabia (2006-2024)

سامي بن هزاع بن عبيد العتيبي

طالب دكتوراه – جامعة الزقازيق

المستخلص

يمثل تنامي التكتلات الاقتصادية الآسيوية تحديًا وفرصة في آنٍ واحد للأمن السعودي. وبينما تسعى المملكة إلى تعزيز موقعها الاقتصادي وتوسيع مجال شراكاتها، فإن قدرتها على التفاعل الذكي مع هذه التكتلات تمثل عنصرًا حاسمًا في صياغة استراتيجية وطنية متكاملة للأمن، لا تقتصر على الجوانب العسكرية أو السياسية، بل تشمل أيضًا الأبعاد الاقتصادية والتكنولوجية والتنموية. ومن هذا المنطلق، تبرز الحاجة إلى نهج سعودي فاعل في آسيا، يستند إلى قراءة متعمقة لهذه التكتلات، ويقوم على الانخراط الإيجابي الذي يوازن بين المصالح الوطنية والاستحقاقات الجيوسياسية للعصر الجديد؛ حيث ينبغي النظر بعين الاعتبار إلى التحديات الكامنة في التكتلات الآسيوية، خاصة أن بعضها يتضمن خصومات داخلية أو تحالفات قائمة على توازنات دقيقة بين قوى إقليمية متنافسة. كما أن انخراط المملكة في شراكات متعددة قد يثير تحفظات بعض الحلفاء التقليديين، خاصة في ظل التوترات الجيوسياسية بين القوى الكبرى. ومن هنا، فإن تبني سياسة خارجية دقيقة، تقوم على الحياد الإيجابي وتعدد الشراكات دون الارتهان لمحور واحد، يمثل عنصرًا حاسمًا في حماية الأمن الوطني.

الكلمات الرئيسية: التكتلات الاقتصادية ؛ السعودية؛ الأمن

Abstract

The growth of Asian economic blocs represents both a challenge and an opportunity for Saudi security. As the Kingdom seeks to strengthen its economic position and expand its partnerships, its ability to intelligently interact with these blocs is a crucial element in formulating an integrated national security strategy that encompasses not only military or political aspects, but also economic, technological, and developmental dimensions. From this perspective, the need for an effective Saudi approach to Asia emerges, based on a thorough understanding of these blocs and a positive engagement that balances national interests with the geopolitical imperatives of the new era. The challenges inherent in Asian blocs must be taken into account, especially since some involve internal rivalries or alliances based on delicate balances between competing regional powers. Furthermore, the Kingdom's involvement in multiple partnerships may raise reservations among some traditional allies, especially in light of geopolitical tensions between major powers. Therefore, adopting a carefully considered foreign policy, based on positive neutrality and multiple partnerships without being dependent on a single axis, represents a crucial element in protecting national security.

Keywords: Economic blocs; Saudi Arabia; security

مقدمة:

أصبح النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين أكثر تعقيدًا وتشابكًا، مع تزايد الاعتماد المتبادل بين الدول، وتنامي أهمية القوى الاقتصادية الإقليمية كفاعلين مؤثرين في صياغة التوازنات السياسية والأمنية العالمية. وفي هذا الإطار، برزت التكتلات الاقتصادية كآلية حيوية لتحقيق التعاون المشترك، وتعزيز التنمية، ومواجهة التحديات العابرة للحدود، سواء كانت اقتصادية أو أمنية.

وتعد التكتلات الاقتصادية الآسيوية من أبرز هذه التكتلات، حيث تشهد القارة الآسيوية حراكًا اقتصاديًا متسارعًا ونموًا في حجم التبادل التجاري، إلى جانب مبادرات كبرى تعكس طموح دولها في بناء منظومات إقليمية متكاملة. ويشمل ذلك نماذج مختلفة من التعاون مثل رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)، ومنظمة شنغهاي للتعاون، والشراكات الاقتصادية الإقليمية الشاملة، فضلًا عن مبادرة الحزام والطريق التي أطلقتها الصين، والتي أعادت رسم خطوط الاتصال التجاري والاستراتيجي عبر القارات.

إن أثر هذه التكتلات لا يقتصر على التنمية الاقتصادية، بل يتجاوزها ليطال مفاهيم الأمن الوطني للدول، بما يشمله من استقرار سياسي واقتصادي، وأمن غذائي وطاقوي، وقدرة على مواجهة قؤالأزمات الإقليمية والدولية. ولذلك، بات من الضروري فهم العلاقة بين التكتلات الاقتصادية والأمن الوطني في الدول التي ترتبط بعلاقات متنامية مع القارة الآسيوية.

وفي هذا الإطار، تبرز المملكة العربية السعودية كإحدى القوى الإقليمية التي تنخرط بشكل متزايد في التعاون مع التكتلات الآسيوية، سواء من خلال اتفاقيات ثنائية أو من خلال آليات متعددة الأطراف. وتستند المملكة في ذلك إلى موقعها الاستراتيجي، وقوتها الاقتصادية، وحرصها على تنويع شراكاتها الدولية، بما يتماشى مع رؤيتها الوطنية للتنمية المستدامة وتعزيز الأمن والاستقرار الداخلي.

لذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تناول أثر التكتلات الاقتصادية الآسيوية على أمن المملكة العربية السعودية، من خلال تحليل أبعاد العلاقة المتبادلة بين الانخراط الاقتصادي الإقليمي وتحقيق متطلبات الأمن الوطني الشامل.

أولاً، إشكالية الدراسة:

رغم الطابع الاقتصادي الذي يُميز التكتلات الإقليمية، إلا أن آثارها تتجاوز الاقتصاد لتشمل أبعادًا استراتيجية وأمنية تمس مصالح الدول على المستويين الإقليمي والدولي. وفي ظل تنامي دور التكتلات الاقتصادية في آسيا، وما تشهده

هذه التكتلات من توسع في مجالات التعاون وتعزيز النفوذ السياسي، يبرز تساؤل جوهري حول مدى انعكاس هذا التوسع على أمن الدول الشريكة أو ذات المصالح المرتبطة بها.

وبالنظر إلى أن الأمن لم يعد مقتصرًا على البعد العسكري، بل بات يشمل الأمن الاقتصادي، والغذائي، والطاقوي، والسياسي، فإن العلاقة بين هذه التكتلات الآسيوية وأمن الدول المتفاعلة معها – ومنها المملكة العربية السعودية – تستحق دراسة معمقة تستند إلى فهم شمولي وتحليل استراتيجي.

وعليه، تتمثل إشكالية الدراسة في التساؤل الآتي:

ما مدى تأثير التكتلات الاقتصادية الآسيوية على أمن المملكة العربية السعودية، وما هي طبيعة هذا التأثير في ظل التحولات الإقليمية والدولية؟

ثانيًا، أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من عدة اعتبارات ترتبط بالسياقين الإقليمي والدولي، فضلاً عن الأبعاد الوطنية المتعلقة بأمن المملكة العربية السعودية، ويمكن إبراز هذه الأهمية من خلال النقاط التالية:

١. الأهمية العلمية:

تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات المتعلقة بالعلاقة بين التكتلات الاقتصادية والأمن الوطني، من خلال التركيز على التكتلات الآسيوية كمجال جغرافي واقتصادي حيوي لم يحظَ بعد بدراسات معمقة ترتبط بشكل مباشر بأمن المملكة العربية السعودية.

٢. الأهمية الاستراتيجية:

تقدم الدراسة فهمًا معمقًا لطبيعة التفاعلات بين المملكة العربية السعودية والتكتلات الاقتصادية الآسيوية، مما يعزز الوعي بالأبعاد الاستراتيجية لهذه العلاقات وانعكاساتها على الأمن الوطني، في ظل بيئة دولية متغيرة وتحولات إقليمية متسارعة.

٣. الأهمية التطبيقية:

يمكن أن تسهم نتائج الدراسة في دعم صانع القرار في المملكة من خلال تقديم رؤية تحليلية تستند إلى بيانات ومعطيات واقعية حول الفرص والتحديات التي تطرحها هذه التكتلات، مما يساعد في توجيه السياسات الاقتصادية والأمنية على نحو أكثر تكاملًا.

٤. الأهمية الزمنية:

تأتي الدراسة في توقيت يشهد فيه العالم تحولات كبيرة في النظام الاقتصادي الدولي، مع صعود التكتلات الإقليمية كقوى مؤثرة، وتزايد توجه المملكة نحو تنويع الشراكات الخارجية وتعزيز الأمن بمفهومه الشامل، لا سيما في ظل "رؤية السعودية ٢٠٣٠".

ثالثًا، منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره الأنسب لطبيعة الموضوع محل البحث. حيث يقوم هذا المنهج على وصف الظاهرة المدروسة، والمتمثلة في التكتلات الاقتصادية الآسيوية، من حيث نشأتها وتطورها وأهدافها، ومن ثم تحليل أثرها على أمن المملكة العربية السعودية خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٦ حتى ٢٠٢٤.

ويتيح هذا المنهج للباحث تناول العلاقات الاقتصادية السعودية–الآسيوية في إطارها الإقليمي والدولي، وتحليل أبعادها الأمنية، من خلال الربط بين المعطيات الاقتصادية والسياسية، واستخلاص المؤشرات والنتائج ذات الدلالة الاستراتيجية.

رابعًا، تقسيم الدراسة:

- المبحث الأول: التكتلات الاقتصادية الآسيوية – الإطار النظري والتطبيقي
- المبحث الثاني: الأبعاد الأمنية للعلاقات الاقتصادية بين المملكة العربية السعودية والتكتلات الآسيوية

المبحث الأول

التكتلات الاقتصادية الآسيوية – الإطار النظري والتطبيقي

يعد موضوع التكتلات الاقتصادية الآسيوية من المواضيع الحيوية التي تستحق الدراسة المعمقة في ظل التحولات الاقتصادية الكبرى التي تشهدها القارة الآسيوية في العقدين الأخيرين. فقد أصبح لآسيا دور محوري في الاقتصاد العالمي، نتيجة لتوسع وتحسن أداء اقتصاداتها، وتنامي تأثيرها في التجارة الدولية، ما دفع العديد من الدول الآسيوية إلى تشكيل تكتلات اقتصادية تتبنى استراتيجيات تكاملية تهدف إلى تعزيز قدراتها التنافسية والاقتصادية.

يتناول هذا المبحث الإطار النظري والتطبيقي للتكتلات الاقتصادية الآسيوية، حيث يبدأ بتحليل المفاهيم الأساسية للتكتل الاقتصادي، ثم يستعرض أبرز التكتلات الاقتصادية التي نشأت في المنطقة مثل رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، وغيرها من التكتلات التي تسهم في تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الآسيوية. كما يسعى المبحث إلى توضيح الأبعاد الاقتصادية والسياسية لهذه التكتلات، فضلاً عن تحليل نتائجها على مستوى النمو الاقتصادي والتجارة البينية في المنطقة.

أولاً، نشأة التكتلات الاقتصادية

ظهرت فكرة التكتلات الاقتصادية منذ أكثر من مئة عام، حيث تأسس أول تكتل اقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية قبل توحيد ألمانيا، تلاه مجموعة من التكتلات الأخرى، مثل اتحاد المستعمرات البريطانية مع الدول الأم في إطار سياسة التفضيل الإمبراطوري. كانت خصائص هذه التكتلات تركز على ربط المستعمرات بالدولة الحاكمة، بهدف استخدام هذه المستعمرات لتعزيز رفاهية الدولة الأم.

على الرغم من أن التكتلات الاقتصادية ليست ظاهرة جديدة، إلا أن تجربتها الاقتصادية الفعلية بدأت بعد الحرب العالمية الثانية، حيث شكلت الدول المتقدمة والنامية هذه التكتلات لمواجهة التحولات الاقتصادية العالمية في تلك الفترة. وتُعتبر هذه التكتلات استجابة للقيود التي تفرضها العلاقات الدولية، فضلاً عن محاولة جزئية لتحرير التجارة بين الدول.

تجسدت هذه التكتلات في مشروعات فردية ذات صلة بالولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا ودول الشرق الأوسط، مثل مشروع مارشال الذي كان يهدف إلى تقديم مساعدات اقتصادية مصحوبة بمبادئ سياسية وعسكرية. في هذا السياق، كانت دول أوروبا هي الأولى في المساهمة في نشأة التكتلات الاقتصادية، حيث تعرضت لأزمات اقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية، مما جعلها في حاجة ماسة للتكتل من أجل إعادة بناء اقتصادها ومواجهة الهيمنة الاقتصادية من قبل الولايات المتحدة.

نتيجة لذلك، تشكلت مجموعة من التكتلات الاقتصادية، مثل تكتل دول أوروبا الغربية، الذي اعتبره العديد من الاقتصاديين والسياسيين نموذجًا يحتذى به، ثم تلاه تأسيس منظمات أخرى مثل منظمة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية، والسوق المشتركة لأمريكا الوسطى عام ١٩٥٧، إضافة إلى منظمة الكوميكون التي تأسست في أوروبا الشرقية، والسوق العربية المشتركة في المنطقة العربية. كما ظهرت اتفاقيات إقليمية في أفريقيا وآسيا.

وفي نهاية القرن العشرين، ورغم التحديات التي واجهتها هذه التكتلات الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن العديد منها فشل بسبب الخلافات والمنافسة العالمية. ومع ذلك، أدى هذا الوضع إلى تكاتف الدول في كيانات اقتصادية، وهو ما أصبح مطلبًا دوليًا نتيجة للعولمة الاقتصادية والانفتاح على الاقتصاد العالمي. وسرعان ما بدأت الدول في تشكيل تكتلات اقتصادية استعدادًا لمواجهة مرحلة جديدة من الصراع، حيث تحول التركيز إلى التنافس بين القوى الاقتصادية الكبرى بدلاً من الصراع العسكري. من بين أبرز هذه التكتلات نجد منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) التي تأسست عام ١٩٩٢، والاتحاد الأوروبي، إلى جانب تكتل رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) الذي تأسس عام ١٩٦٧، ولا يُستبعد ظهور تكتلات اقتصادية جديدة في المستقبل[١].

ثانيًا، مفهوم التكتلات الاقتصادية:

تعد التكتلات الاقتصادية الإقليمية من المفاهيم التي نشأت في إطار نظرية التكامل الاقتصادي، وقد اختلفت الأدبيات الاقتصادية في تعريف هذا المفهوم، مما يعكس تنوع أبعاد التكامل والتكتل في مختلف السياقات الاقتصادية. من بين التعريفات المتعددة التي وردت حول التكتلات الاقتصادية:

١. تعريف بيلا بلاسا: يعتبر بيلا بلاسا من أوائل الاقتصاديين الذين تناولوا موضوع التكامل الاقتصادي بالبحث والتحليل، حيث عرف التكتل الاقتصادي على أنه عملية وحالة في آن واحد. كعملية، يتضمن التكتل اتخاذ تدابير تهدف إلى إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية للدول المختلفة. أما كحالة، فيتمثل في إلغاء كافة أشكال التمييز بين الاقتصاديات الوطنية[٢].

٢. تعريف البروفيسور جان تنبرغن: يرى تنبرغن أن التكتل الاقتصادي هو عملية مستمرة تهدف إلى بناء نموذج اقتصادي أكثر قوة، بحيث تُزال جميع العوائق والقيود المفتعلة أثناء التنفيذ. يشمل هذا التعريف جانبين: الجانب السلبي الذي يتضمن إزالة القيود أمام حرية انتقال عوامل الإنتاج وحركة التدفقات الاقتصادية، والجانب

الإيجابي الذي يشير إلى الإجراءات التدعيمية التي تساهم في إنشاء مؤسسات جديدة وبرامج إعادة تنظيم لضمان فعالية السوق[٣].

٣. تعريف البروفيسور فريتز مغلوب: يضيف مغلوب أن التكتل الاقتصادي في أي منطقة تكاملية يتم من خلال استخدام عوامل الإنتاج والسلع مع تبادلها على أساس الكفاءة الاقتصادية البحتة. يتضمن هذا أن أسعار السلع يجب أن تكون متساوية في جميع أنحاء المنطقة التكاملية، بغض النظر عن المكان الجغرافي الذي أُنتجت فيه السلعة أو المكان الذي سيتم استهلاكها فيه[٤].

٤. تعريف آخر: يمكن تعريف التكتل الاقتصادي بأنه تجمع لدول تربطها روابط جغرافية أو ظروف اقتصادية غير متماثلة أو انتماء حضاري مشترك. وقد يتخذ هذا التجمع شكل اتحاد جمركي أو منطقة تجارة حرة، حيث يجتمع مجموعة من الدول لتحقيق أهداف اقتصادية مشتركة[٥].

٥. تعريف شامل: التكتل الاقتصادي هو اتفاق بين مجموعة من الدول لتحقيق أهداف معينة، من خلال رفع القيود الجمركية وغير الجمركية، بحيث يتم تسهيل حركة السلع والخدمات وعوامل الإنتاج ورؤوس الأموال والعمالة بين الدول المشاركة في التكتل[٦].

تُظهر هذه التعريفات المختلفة أن التكتلات الاقتصادية تمثل إطارًا لتعاون الدول بهدف إزالة الحواجز الاقتصادية وتعزيز التكامل بين اقتصاداتها، وهو ما يسهم في تعزيز التجارة والاقتصاد الإقليمي.

ثالثًا، خصائص التكتلات الاقتصادية

تتسم التكتلات الاقتصادية بعدة خصائص رئيسية يمكن تلخيصها فيما يلي:

١. ضخامة الموارد والإنتاج واتساع الأسواق: تتميز التكتلات الاقتصادية بحجم ضخم في الموارد والإنتاج، فضلاً عن اتساع أسواقها وتنوع هياكلها الاقتصادية، مما يعزز من قوتها الاقتصادية على مستوى العالم.

٢. حرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال: من أبرز خصائص التكتلات الاقتصادية حرية انتقال السلع والخدمات، بالإضافة إلى تسهيل حركة الأشخاص ورؤوس الأموال والاستثمار بين الدول الأعضاء، مما يسهم في تعزيز التكامل الاقتصادي.

٣. التنافس الحر والسياسة التجارية الموحدة: تتمتع الدول المتكتلة بتنافس حر فيما بينها، كما أن هذه التكتلات تتبنى سياسة تجارية موحدة تجاه الدول الأخرى خارج نطاق التكتل، مما يمنحها القدرة على التفاوض بشكل أكثر فاعلية على الساحة الدولية(٧).

٤. ارتفاع نسبة التجارة البينية: تعتبر التجارة البينية جزءًا كبيرًا من إجمالي الأعمال الخارجية للدول المتكتلة، مما يؤدي إلى تقليل التبعية الاقتصادية ويعزز من استقلالية هذه الدول في التعامل مع الاقتصاد العالمي.

٥. الارتباط بين الاقتصاديات: تشكل التكتلات الاقتصادية بيئة من الارتباط الوثيق بين الدول من خلال تشابك اقتصادياتها وأسواقها، مما يسهم في تقوية الروابط الاقتصادية بين الدول الأعضاء(٨).

٦. استراتيجيات خاصة لكل تكتل: تتبنى كل تكتل اقتصادي استراتيجية خاصة به تتناسب مع ظروفه وأهدافه. ويمكن أن تشمل هذه التكتلات دولًا متقدمة أو خليطًا من الدول المتقدمة والنامية، مثل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) التي تجمع بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك. كما توجد رابطة الكومنولث التي تضم المملكة المتحدة وعددًا من الدول التي كانت تحت سيادتها سابقًا، مع تمتع كل دولة بسيادة ورأي متساويين ضمن هذه الرابطة.

٧. قوة التفاوض على المستوى الدولي: تمنح التكتلات الاقتصادية الدول الأعضاء قوة تفاوضية أكبر على المستوى الدولي، حيث تكون هذه الدول في موقع أفضل للدفاع عن مصالحها الاقتصادية، بغض النظر عن حجمها أو مكانتها الاقتصادية.

٨. المزايا والمكاسب الاقتصادية: توفر التكتلات الاقتصادية مزايا كبيرة للدول الأعضاء، من خلال تمكينها من تحقيق مكاسب اقتصادية كانت قد تعجز عن تحقيقها إذا كانت تعمل بشكل منفرد أو خارج نطاق التكتل[٩].

ومن ثم، التأكيد على أن التكتلات الاقتصادية تعد أحد الأساليب الفعالة التي تتبناها الدول لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية وتعزيز قدرتها التنافسية. فقد أظهرت التكتلات الاقتصادية دورًا محوريًا في تسهيل التبادل التجاري وزيادة تدفقات الاستثمار وتحقيق الاستقرار الاقتصادي بين الدول الأعضاء. كما أسهمت هذه التكتلات في تقوية العلاقات الاقتصادية بين الدول، مما جعلها أكثر قدرة على التفاعل مع التغيرات الاقتصادية العالمية. ومن خلال فهم خصائص التكتلات الاقتصادية ونشأتها، يتضح أهمية هذه الظاهرة في السياقات الإقليمية والدولية، ويبرز دورها في رسم ملامح الاقتصاد العالمي المعاصر.

رابعًا، أبرز التكتلات الاقتصادية في آسيا:

يعد التكامل الاقتصادي ليس فقط مفهوماً حديثاً في الاقتصاد العالمي، بل هو أيضًا أداة أساسية للتنمية المستدامة للدول المختلفة، التي تختلف في نطاقاتها ودوافعها نحو النجاح. يهدف التكامل إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتعددة، التي تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى العسكرية. وقد ظهرت العديد من التكتلات الاقتصادية التقليدية التي تحتاج إلى مراجعة وتطوير هياكلها وقواعدها لضمان استدامتها في عالم يتسم بالتطورات التكنولوجية المتسارعة والمخاطر الاقتصادية والجيوسياسية والبيئية والاجتماعية المتزايدة. في ظل هذه التحديات، نجحت العديد من الدول في إنشاء تكتلات اقتصادية في منطقة آسيا بهدف تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي.

١. رابطة جنوب شرق آسيا للتعاون الإقليمي (الآسيان)[١٠]:

تشكلت رابطة الآسيان من عدة دول هي: تايلاند، سنغافورة، ماليزيا، بروناي، إندونيسيا، والفلبين. تأسست هذه الرابطة في عام ١٩٦٧ كتحالف سياسي لمواجهة تهديدات الشيوعية في المنطقة، خاصة في فيتنام وكمبوديا ولاوس وبورما.

في البداية، كانت الرابطة تركز على التنسيق السياسي، ثم تحولت تدريجياً نحو التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء، وذلك بسبب القلق المشترك حيال السياسات الحمائية التي فرضتها الولايات المتحدة وأوروبا. من هنا، أصبحت الرابطة تركز على محاربة السياسات التجارية غير العادلة التي فرضتها القوى الكبرى، وتهدف إلى إيجاد حلول مشتركة للتخفيف من القيود المفروضة على صادرات دول الآسيان.

وتتمثل الأهداف الرئيسية لتكتل الآسيان في تحويل منطقة جنوب شرق آسيا إلى منطقة مزدهرة اقتصاديًا. وقد تم تحديد هذه الأهداف في إعلان بانكوك عام ١٩٧٦، والتي تتضمن:

- تسريع النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والتنمية الثقافية في المنطقة من خلال التعاون المشترك المبني على العدالة والمشاركة.
- تعزيز السلام والاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة، مع تجنب النزاعات وتعزيز العلاقات المستدامة بين دول الإقليم.
- تحسين مستوى المعيشة عبر تشجيع التعاون في المجالات البحثية والعلمية والاقتصادية.
- تعزيز التعاون في استخدام الموارد الزراعية والصناعية، وتحسين النقل والاتصالات.
- دعم التعاون الدولي والإقليمي مع المؤسسات ذات الأهداف المشتركة.

٢. مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

منذ تأسيسه في عام ١٩٨١، شكل مجلس التعاون لدول الخليج العربية نقطة تحول بارزة في العلاقات العربية–العربية، وقد أظهر نموذجًا ناجحًا في بناء إطار عمل وحدوي على مستوى منطقة الخليج. وقد انطلقت فكرة تأسيس هذا المجلس من الحاجة إلى تعزيز التعاون بين الدول الخليجية الست، وهي المملكة العربية السعودية، دولة الكويت، دولة الإمارات العربية المتحدة، دولة قطر، مملكة البحرين، وسلطنة عمان، حيث تشترك هذه الدول إلى حد كبير في الأنظمة

السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، كما تواجه تهديدات وأخطارًا خارجية تختلف نوعًا ما بين كل دولة وأخرى[١١].

سعى مجلس التعاون الخليجي إلى تحقيق التكامل بين هذه الدول بهدف تمهيد الطريق نحو اتحاد شامل، حيث شدد على أهمية التعاون المشترك وتعزيز الوحدة بين أعضائه. وقد أسهم استمرارية المجلس وتطوره المستمر في إرساء إطار تكاملي يعزز التعاون بين دول الخليج العربية، مما جعل الوحدة هدفًا مرجوًا في المستقبل، خصوصًا في ظل التشابه الكبير بين هذه الدول في مجالات عدة.

بالإضافة إلى الأهداف الأساسية التي لم يتم الإعلان عنها بشكل علني، مثل الدفاع المشترك عن الدول الأعضاء والتعاون الأمني الوثيق بين الدول، تحدد المادة الرابعة من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية مجموعة من الأهداف المرحلية المعلنة، والتي تشمل[١٢]:

- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات وصولًا إلى الوحدة المنشودة.
- تعميق وتعزيز الروابط والتعاون بين شعوب الدول الأعضاء في المجالات المختلفة.
- وضع أنظمة غير متماثلة في ميادين متعددة، مثل:
    - الشؤون الاقتصادية والمالية.
    - الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات.
    - الشؤون التعليمية والثقافية.
    - الشؤون الاجتماعية والصحية.
    - الشؤون الإعلامية والسياحية.

- الشؤون التشريعية والإدارية.

- دفع عجلة التقدم في مجالات الصناعة، التعدين، الزراعة، والثروات المائية والحيوانية، من خلال إنشاء مراكز بحث علمية وإقامة مشاريع مشتركة، بالإضافة إلى تشجيع التعاون بين القطاعين العام والخاص بما يعود بالفائدة على شعوب المنطقة.

٣. منتدى التعاون الاقتصادي لدول شرق آسيا والمحيط الهادئ (أبيك)[١٣]:

يتألف منتدى التعاون الاقتصادي لدول شرق آسيا والمحيط الهادئ من ٢١ دولة رائدة مثل اليابان، الصين، أستراليا، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المكسيك، نيوزيلندا، وكوريا الجنوبية، بالإضافة إلى دول رابطة الآسيان. تأسس هذا التجمع الاقتصادي الكبير في رد فعل على إعلان قيام الاتحاد الأوروبي الموحد في عام ١٩٩٢م.

تتوالى خطوات تطور هذا المنتدى وتحوله إلى تكتل اقتصادي نتيجة لتعاون مشترك بين اليابان والولايات المتحدة، حيث أدرك البلدان أن هذه الخطوة ستعود بالفائدة على الجميع. يمثل الناتج المحلي الإجمالي لهذا التجمع حوالي ١٣ تريليون دولار، ما يعادل نصف الناتج القومي الإجمالي العالمي، وهو يسيطر على حوالي ٥٠٪ من التجارة العالمية. يعتمد نجاح هذا التكتل على قدرة اليابان على فهم طبيعة الدول الآسيوية الأخرى، بالإضافة إلى تقديم مساعدات اقتصادية لدول المنطقة والمساهمة في حل المشكلات المشتركة. وهذا يعزز مكانة اليابان كقوة اقتصادية قادرة على قيادة تكتل اقتصادي في جنوب شرق آسيا، ويجعل هذا التكتل من أكبر التكتلات التي تؤثر على مستقبل الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين.

يهدف المنتدى إلى توفير بيئة مناسبة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والازدهار في المنطقة. تم ترجمة هذه الرؤية إلى أهداف محددة في قمة بوجور، التي انعقدت في إندونيسيا في نوفمبر ١٩٩٤، عبر تحقيق التجارة الحرة والمفتوحة وتعزيز حرية الاستثمار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٤. منظمة شنغهاي للتعاون:

تعد منظمة شنغهاي للتعاون منظمة دولية ذات طابع سياسي واقتصادي وأمني في أوراسيا، تأسست في ١٥ يونيو ٢٠٠١ في مدينة شنغهاي، بمشاركة ست دول آسيوية هي: الصين، كازاخستان، قيرغيزستان، روسيا، طاجيكستان، وأوزبكستان. وقد تم توقيع ميثاق المنظمة في يونيو ٢٠٠٢ ودخل حيز التنفيذ في ١٩ سبتمبر ٢٠٠٣. كانت هذه الدول، باستثناء أوزبكستان، أعضاء في "مجموعة شنغهاي الخماسية" التي تأسست في ٢٦ أبريل ١٩٩٦[١٤].

في ٩ يونيو ٢٠١٧، انضمت الهند وباكستان إلى المنظمة كعضوين كاملين، ليصبح عدد الأعضاء في المنظمة ثمانية دول. تركز أهداف منظمة شنغهاي على تعزيز سياسات الثقة المتبادلة وحسن الجوار بين الأعضاء، ومحاربة الإرهاب، وتعزيز الأمن، ومكافحة الجريمة وتجارة المخدرات، فضلاً عن مواجهة الحركات الانفصالية والتطرف الديني أو العرقي. كما تشمل أهداف المنظمة التعاون في مجالات السياسة، التجارة، الاقتصاد، العلوم، التقنية، الثقافة، والنقل، بالإضافة إلى التعليم والطاقة والسياحة وحماية البيئة. تسعى المنظمة إلى توفير السلام والأمن والاستقرار في المنطقة[١٥].

في ختام هذا المبحث، يتضح أن التكتلات الاقتصادية الآسيوية تمثل نموذجًا مهمًا للتعاون الاقتصادي الإقليمي الذي يعكس التحولات المتسارعة في النظام الاقتصادي العالمي. من خلال التكتلات مثل رابطة آسيان، مجلس التعاون الخليجي، منتدى التعاون الاقتصادي لدول شرق آسيا والمحيط الهادئ، ومنظمة شنغهاي للتعاون، نجد أن هذه التحالفات ليست مجرد تجمعات اقتصادية، بل هي هياكل مؤسسية تهدف إلى تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي، وتوفير حلول للتحديات الاقتصادية المشتركة. كما أن تطور هذه التكتلات يساهم في تحقيق التكامل الإقليمي وتعميق التعاون بين الدول الأعضاء، مما يعزز من قدرتها التنافسية على الساحة الدولية. ومع استمرار هذه التكتلات في

النمو والتكيف مع المتغيرات العالمية، تظل التحديات والفرص التي تقدمها عاملًا رئيسيًا في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ.

المبحث الثاني

الأبعاد الأمنية للعلاقات الاقتصادية بين المملكة العربية السعودية والتكتلات الآسيوية

تستهدف أي دولة حماية أمنها وذلك رغبة في تحقيق الاستقرار والتنمية وبالتالي فإنها تعمل جاهدة من خلال مؤسساتها على أن تحمي كافة مقدراتها من أجل تحقيق ذلك الهدف، وهذا ما يمكن أن يطلق عليه الأمن القومي لأي دولة كونه يشكل الأساس للدولة كافة وفي حال الاعتداء عليه فإنه يهدد عملية التنمية والاستقرار، ولأن هذا المصطلح يعد غامضًا على نحو ما، فإن هدف الباحث في هذا الموضع أن يكشف الغموض عنه وذلك من خلال التطرق له من كافة جوانبه ورصد حيثياته ومدى ارتباطه بالسياسة الخارجية لأي دولة، ومن ثم بالإسقاط على الأمن القومي السعودي وذلك من أجل رصد محدداته ومهدداته كذلك.

وعليه يأتي هذا المبحث ليسلط الضوء أكثر ما يسلط على ظاهرة الأمن القومي، ورصد كافة البنود المرتبطة بها وذلك من خلال التطرق أولًا لمفهومه ثم تناول أبعاد الأمن القومي ومنه إلى محددات الأمن القومي السعودي، ثم تأثير التكتلات الاقتصادية على الأمن السعودي، وذلك على النحو الآتي بيانه؛

أولًا، مفهوم الأمن القومي:

يتحتم **أولًا** التطرق لما تعنيه كلمة "**الأمن**"؛ حيث تشير إلى السلام والأمن والاستقرار ناهيك عن عوامل واشتراطات سلامة ورفاهية المجتمع والتي يتعين أن تتسم بالاستمرارية والديمومة، ولضمان تحقيق هذا الهدف يتعين أن يتم تلافي كافة المخاطر والمهددات التي قد تعرقل عملية تحقيقه، وفي منحى آخر يعد مفهوم الأمن هو مطلب جماعي لكافة الأفراد والمجتمعات وعلى أساسه تتشكل أهداف وخطط المجتمعات والأنظمة الحاكمة لها، فتحت هذا البند تسير

الاستراتيجيات الخاصة بالدول وخاصة المرتبط منها بسياستها الخارجية وخاصة أن الأمم والشعوب عادة ما تميل لنحو الاستقرار والأمن بعيدًا عن القلاقل والاضطرابات، وبات من ضمن الحاجات والمتطلبات الخاصة بالشعوب بل ومتقدمًا عن أغلب الاحتياجات وخاصة أنه لا يمكن تأمين حياة كريمة للفرد من دون تواجد البيئة الآمنة والمستقرة لتحقيق ذلك. (١٦)

وقد جاء استخدام هذا المفهوم على نحو أكثر اتساعًا عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية على الرغم من أن البوادر الأولى لنشأته كانت عام ١٦٤٨ وتحديدًا في القرن السابع عشر عقب معاهدة "ويستفاليا" التي أرخت لنشأة الدولة القومية ومنه للأمن القومي الخاص بها، كما أن الحقبة التي شهدت الحرب الباردة بين القطبين العسكريين الشرقي والغربي جاءت لتشهد على المحاولات الجادة لصياغة المقاربات النظرية بشأن هذا المصطلح،(١٧) وعلى هذا الإطار تعددت المحاولات النظرية لإضفاء تعريف وافي لهذا المصطلح فمنها من اقتصر تعريفه على الجانب العسكري فقط وآخرين تطرقوا له من مختلف الجوانب ولعل من أبرزها؛

جاء تعريف "**والتر ليبمان**" باعتبار أنه الأمة الآمنة التي لا تتعرض لمخاطر تهدد بالتضحية بالمقدرات والقيم الأساسية للمجتمع وهو الأمر الذي يتحقق من خلال الدخول في الحروب والانتصار بها من أجل ضمان عدم تهديد المجتمع وأمنه، كما اعتبراه هانز مرجانثو" بأنه يساهم في حماية الوحدة الوطنية للإقليم ومؤسساته، وفي هذين التعريفين تم التطرق لهذا المصطلح من الشق العسكري الذي يعني حماية مقدرات وقيم المجتمع وذلك من خلال القوة المسلحة فقط، ولكن على الجانب الآخر هنالك من تطرق للمصطلح من مختلف الجوانب ولعل أبرز التعريفات التي تطرقت لها؛ "**أرنولد وولفز**" حيث عرفه موضوعيًا باعتباره يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم الجوهرية والمكتسبة، أما ذاتيًا الخوف من أن تتعرض تلك القيم والمقدرات للخطر أو التهديد، "باري بوزان"؛ باعتباره قدرة الدول ممثلًا في مجتمعاتها على الحفاظ على مقدراتها وكيانها المستقل وتماسكها الوظيفي الذي يخولها القيام بمهامها.(١٨)

هذا بالإضافة إلى تعريف "**روبرت مكنمارا**" الذي حاول بقدر الإمكان أن يشمل تعريف لا يستهدف فقط الجانب العسكري؛ حيث عرفه بأنه ليس المعدات العسكرية وإن كان يتضمنه ولا حتى الأنشطة العسكرية وإن يشملها، وإنما يعني التنمية وبدون التنمية لن يتحقق الأمن حيث أنه إذا لم تتواجد التنمية حتى وإن كانت في أدنى مستوياتها فلن يتحقق الأمن والاستقرار للمجتمعات، كما عرفه "**أمين هويدي**" بأنه كافة الإجراءات التي تتخذها الدولة من أجل أن تحافظ على كيانها وتؤمن استمرار مصالحها القومية حاضرًا والتخطيط لاستمراريتها مستقبلًا، كما عرفه "**علي الدين هلال**" باعتباره تامين كيان الدولة ضد المخاطر التي تحيط بها داخليًا وخارجيًا هذا بالإضافة لسبل تأمين مصالحها وما يتطلبه ذلك من تهيئة الظروف اجتماعيًا واقتصاديًا وذلك من أجل تحقيق الرضا العام وتأمين الاستقرار للمجتمع، وعليه يمكن تعريف الأمن القومي باعتباره مجموعة البرامج والسياسات بل والإجراءات التي تنتهجها الدولة من أجل تأمين مصالحها في الداخل والخارج وذلك بغية تحقيق الطموحات والأهداف وذلك من أجل مجتمع مستقر وآمن بعيدًا عن الاضطرابات والصراعات كما أنها تتضمن كذلك التدابير المتخذة من أجل الدفاع عن الدولة ضد أي مخاطر قد تتعرض لها بل والتصدي لها كذلك.[١٩]

ومما سبق يمكن الإشارة إلى مفهوم الأمن القومي باعتباره كافة الوسائل والمنهجيات التي تتبعها الدولة من أجل تأمين وحماية مصالح الدولة على صعيد الداخل أو حتى خارج حدود الدولة بما يتطلبه ذلك من تطويع مختلف الهياكل والمؤسسات بها مع الإمكانيات والمقدرات المتاحة من أجل ذلك الهدف.

ثانيًا، أبعاد الأمن القومي:

عند تناول مفهوم الأمن القومي، يتضح أنه يشمل تأمين وحماية كافة مصالح الدولة، سواء كانت عسكرية أو غير عسكرية. لذا، يمكن تقسيم أبعاد الأمن القومي إلى خمسة أبعاد: البعد العسكري، الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي، وأخيرًا البعد السياسي. وسيلي ذلك تناول هذه الأبعاد على النحو التالي؛

١. **البعد العسكري**؛ من أجل أن تحمي الدولة حدودها ومصالحها الداخلية والخارجية يتعين أن يتوفر بعد عسكري غاية في القوة بما يتضمنه من بناء القدرة العسكرية للدولة وذلك لتحقيق التوازن الاستراتيجي العسكري من خلال التوازن بين المقدرات العسكرية وأفراد القوات المسلحة وحتى على صعيد الاتفاقيات العسكرية التي تستهدف التحالفات العسكرية أو حتى أنظمة الدفاع المشتركة، ناهيك عن القدرة والكفاءة التي يتعين أن تتوافر بين القوات المسلحة بالإضافة لدرجة الاستعداد التي تتطلب أن تكون في أقصى قدرة لها وذلك لمجابهة أي مخاطر ق تطرأ فجأة وتهدد أمن أي دولة، كما سبق أن أشار الباحث أن القوة العسكرية هي أداة فعالة من أدوات السياسة الخارجية للدولة لأنها تضمن لها الفاعلية الدولية وتيسر من عملية تحقيق البرامج والطموحات الخاصة بأي دولة.[٢٠]

٢. **البعد السياسي**؛ يتضمن هذا البعد النظام السياسي للدولة بما يشمله ذلك من تحديد هوية الأنظمة السياسية والسياسات التي تعمل من خلالها الدولة ناهيك عن التحالفات السياسية وحتى التنظيم الدولي وما إلى ذلك، كما أنه ينقسم بدوره إلى بعدين أولهما داخلي يتطرق من خلاله إلى رصد التماسك الداخلي اجتماعيًا وثقافيًا وحتى على الصعيد السياسي بين مختلف النخب، ثانيهما البعد الخارجي والذي يتضمن النظر إلى توازنات القوى وخاصة في ظل تضارب المصالح بين الدول وسعي كل دولة لان تحقق مصالحها على حساب أمن واستقرار الشعوب الأخرى وذلك من خلال مطامعها وما إلى ذلك.

٣. **البعد الاقتصادي**؛ يشمل هذا البعد كل ما يرتبط بالجانب الاقتصادي والهدف من عملية التنمية لتحقيق الرفاهية وتأمين الحياة الكريمة لأفراد الدولة وذلك من خلال الوسائل الاقتصادية والتكنولوجية المتباينة والتي تستهدف التبادل التجاري والسلعي وذلك من أجل تحريك المؤشرات الاقتصادية هذا بالإضافة إلى اتفاقيات التبادل المشتركة بين الدول بما تتضمنه من انتقال لحركات رؤوس الأموال والسلع بالإضافة لانتقال التكنولوجيا المرتبطة بعمليات التصنيع.[٢١]

٤. **البعد الاجتماعي والثقافي**؛ يشمل هذا البعد التطرق إلى الجوانب الاجتماعية والتي تستهدف عملية تنمية الشعور بالولاء والانتماء للوطن، هذا بالإضافة إلى عملية احتواء الاختلافات والتباينات العرقية والإثنية، ناهيك عن عمليات الإحصاء وذلك من أجل أن يتم رصد كافة الطبقات والفروق المجتمعية وذلك من أجل برامج التضامن الاجتماعي التي تستهدف حماية الأفراد التي تقبع في دائرة الفقر وذلك من اجل تحقيق التوازن المجتمعي وذلك استهدافًا لتحقيق الرفاهية والاستقرار للأفراد والشعوب وتقليل المعاناة الاجتماعية قدر الإمكان، أما عن **البعد الثقافي**؛ يأتي هذا البعد ليصب اهتمامه على الإنسان وحتمية ثقل مهاراته وتنمية وعيه المجتمعي هذا بالإضافة إلى العمل على نشر ثقافة وحضارة الدولة داخليًا وخارجيًا وذلك كأحد أدوات القوة الناعمة، ومنه للحفاظ على العادات والتقاليد والموروثات الثقافية ناهيك عن حرية المعتقد والتفكير التي تضمنها الدولة للأفراد دون المساس بالآخرين، وبالتالي الهدف من هذا البعد هو الوعي الثقافي لأفراد المتجمع ونشر ثقافة الدولة وحضارتها في الخارج من أجل أن يعود بالنفع على الدولة وخاصة في مجال السياحة وغيرها.[٢٢]

٥. **البعد البيئي**؛ يستهدف حماية البيئة من مخاطر التلوث وما قد يسببه من تهديدات جمة للحياة سواء للإنسان أو حتى كمهدد لانقراض السلالات الحيوانية النادرة، هذا بالإضافة إلى تلافي الانبعاثات الضارة والنفايات السامة الناتجة عن عمليات التصنيع والتنقيب عن المواد البترولية، وأخيرًا المسئولية الكاملة لخلق بيئة صحية متكاملة غير ملوثة تلافيًا للأمراض المهددة لحياة الإنسان والتي قد تنتهي بأوبئة تهدد بانقراض نسله.

ثالثًا، محددات الأمن القومي السعودي:

قبل التطرق إلى محددات الأمن القومي السعودي على وجه الخصوص، من الضروري أولًا الإشارة إلى الإطار العام لمحددات الأمن القومي، والتي تُقسم عادةً إلى محددات داخلية وأخرى خارجية. تشمل المحددات الداخلية البيئة الوطنية للدولة، بما في ذلك النظام السياسي والاجتماعي، والمقدرات الاقتصادية والثقافية، والموقع الجغرافي، والعوامل

الديموغرافية، في حين تتمثل المحددات الخارجية في البيئة الإقليمية والدولية المحيطة بالدولة، وطبيعة تفاعلاتها مع تلك البيئة ومدى انسجامها مع محيطها الجيوسياسي(٢٣).

وفيما يتعلق بالمحددات الداخلية للأمن القومي السعودي، يمكن إبرازها كما يلي:

١. المحدد الجيوبوليتيكي؛ إذ تتمتع المملكة العربية السعودية بموقع جغرافي استراتيجي بالغ الأهمية في قلب منطقة الخليج العربي، وتُشرف على سواحل طويلة تمتد على الخليج العربي شرقًا والبحر الأحمر غربًا، ما يمنحها إطلالة بحرية واسعة وفرصًا كبيرة للتجارة والنقل البحري، إلى جانب حدودها البرية مع عدد من الدول المهمة في الإقليم كالعراق والأردن واليمن والإمارات وقطر وعُمان والكويت. ويعزز من أهمية موقعها احتضانها الحرمين الشريفين، وهو ما يمنحها مكانة روحية فريدة على المستوى الإسلامي والدولي، ويضفي على أمنها القومي طابعًا دينيًا يُضاف إلى أبعاده السياسية والاقتصادية.

٢. المحدد الديموغرافي؛ إذ يقدر عدد سكان المملكة بأكثر من ٣٢ مليون نسمة، ما يشكل قاعدة بشرية مؤهلة لدعم خطط التنمية الوطنية، لا سيما مع التركيز الرسمي على تأهيل الكوادر الوطنية ضمن رؤية السعودية ٢٠٣٠، التي تهدف إلى تنويع مصادر الدخل وتحقيق اقتصاد معرفي، فضلًا عن الطاقات الشابة التي تشكل غالبية المجتمع السعودي، ما يعزز فرص الدولة في الاستفادة من رأس المال البشري في مشروعاتها التنموية.

٣. المحدد الاجتماعي؛ حيث يتميز المجتمع السعودي بالتماسك الاجتماعي والانسجام الثقافي والديني، فالغالبية العظمى من السكان يعتنقون الدين الإسلامي ويشاركون في منظومة قيمية متقاربة، بما يعزز من الوحدة الوطنية ويقلل من احتمالات النزاعات ذات الطابع العرقي أو الديني. وقد ساهمت الإصلاحات الاجتماعية في تعزيز المشاركة المجتمعية ورفع الوعي العام، مما يضيف إلى مناعة الدولة الداخلية.

٤. المحدد السياسي؛ يتسم النظام السياسي السعودي بالاستقرار وتماسك مؤسسات الحكم، مع تطور ملحوظ في السياسات العامة في السنوات الأخيرة، وبروز رؤية ٢٠٣٠ كمحدد استراتيجي لمسار التنمية الشاملة داخليًا،

إلى جانب سياسة خارجية فاعلة تسعى إلى تحقيق التوازن في العلاقات مع القوى الدولية والإقليمية، وتعزيز الدور القيادي للمملكة على المستويين العربي والإسلامي.

٥. المحدد العسكري والأمني؛ تُعد المملكة من الدول ذات الإنفاق العسكري المرتفع، وتحرص على تطوير قواتها المسلحة وأجهزتها الأمنية، مع تعزيز قدراتها الدفاعية والهجومية عبر صفقات تسليح متقدمة، وشراكات استراتيجية مع قوى دولية كبرى. كما تبنت السعودية نهجًا أمنيًا إقليميًا لمكافحة الإرهاب واحتواء التهديدات الناشئة، بما يعزز من متانة منظومة الأمن القومي.

٦. المحدد الاقتصادي؛ تمتلك المملكة واحدة من أكبر الاقتصادات في الشرق الأوسط، وتعد من أكبر منتجي ومصدري النفط في العالم، كما تعمل على تنويع اقتصادها من خلال تطوير قطاعات السياحة، والصناعة، والطاقة المتجددة، والخدمات اللوجستية، وفقًا لخطط التحول الاقتصادي في إطار رؤية ٢٠٣٠. هذا التنوع الاقتصادي المرتقب يشكل ركيزة أساسية لتعزيز الأمن القومي من خلال تقليل الاعتماد على مصدر دخل واحد، وزيادة الاستقرار المالي للدولة.

٧. المحدد الثقافي والديني؛ تمثل المملكة مهدًا للحضارة الإسلامية، وتحتضن المقدسات الإسلامية في مكة المكرمة والمدينة المنورة، ما يمنحها مسؤولية دينية وسياسية في العالم الإسلامي، ويضع على عاتقها أدوارًا قيادية في قضايا المسلمين. كما تسعى الدولة إلى تعزيز الهوية الثقافية الوطنية من خلال دعم الإنتاج الفكري والفني، والانفتاح المدروس على العالم.

٨. الإرادة الوطنية؛ تتجلى في الرغبة الراسخة لدى القيادة السعودية في تحقيق التنمية المستدامة وتجاوز التحديات الاقتصادية والسياسية، بما يشمل مكافحة الفساد، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتحفيز الشباب على المشاركة في بناء مستقبل الوطن. وتمثل هذه الإرادة الوطنية ركيزة صلبة للأمن القومي، بما يدعم التماسك الداخلي ويعزز من قدرات الدولة على التعامل مع التحديات الخارجية.

أما فيما يخص المحددات الخارجية، فتتمثل في طبيعة البيئة الإقليمية والدولية التي تنتمي إليها المملكة، خاصة في ظل ما تشهده المنطقة من صراعات مسلحة، وتوترات جيوسياسية، وتحولات في موازين القوى. وتعمل المملكة على صياغة سياساتها الخارجية بما يحقق توازن المصالح ويعزز من مكانتها الإقليمية والدولية، من خلال الانخراط في التحالفات الإقليمية، وتكثيف التعاون مع القوى الكبرى، والتفاعل النشط مع المنظمات الدولية. كما يمثل أمن الطاقة، وأمن البحر الأحمر، ومضيق هرمز، واليمن، عناصر أساسية في حسابات الأمن القومي الخارجي للمملكة.

وفي ضوء ما سبق، يتضح أن الأمن القومي السعودي يُبنى على منظومة متكاملة من المحددات الداخلية والخارجية، التي تعمل الدولة على إدارتها باحترافية للحفاظ على استقرارها ومكانتها الإقليمية والدولية.

رابعًا، انعكاس التكتلات الاقتصادية على الأمن السعودي:

تشهد الساحة الدولية في العقود الأخيرة تصاعدًا ملحوظًا في ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية، لا سيما في القارة الآسيوية، التي أصبحت محورًا للتحولات الاقتصادية العالمية ومسرحًا لتقاطع المصالح الجيوسياسية. وقد بات لهذه التكتلات أثر بالغ على أمن الدول، سواء في جوانبه الاقتصادية أو السياسية أو حتى الاستراتيجية. وتأتي المملكة العربية السعودية في موقع بالغ الحساسية من هذه التحولات، نظرًا لما تمثله من ثقل اقتصادي وسياسي في منطقة الخليج، وسعيها الحثيث إلى تنويع شراكاتها الدولية بما يحقق أمنها الوطني بمفهومه الشامل.

في هذا السياق، يمكن رصد تزايد انخراط الدول الآسيوية في تكتلات كبرى مثل منظمة شنغهاي للتعاون (SCO)، ورابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)، والاتفاقية الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP)، فضلًا عن صعود دور الصين عبر مبادرة الحزام والطريق (BRI)، التي تجاوزت بعدها الاقتصادي لتصبح إطارًا استراتيجيًا للتأثير والنفوذ. يسعى أعضاء هذه التكتلات إلى تقليص الاعتماد على الاقتصاديات الغربية، وتدعيم نظم التجارة البينية، وتعزيز

استقلال القرار الاقتصادي. وهذا التوجه يعيد رسم خارطة النفوذ العالمي، حيث تتبلور آسيا كمركز ثقل اقتصادي وسياسي جديد[٢٤].

إن التأثيرات المحتملة لهذه التكتلات الآسيوية على الأمن السعودي تأخذ أبعادًا متعددة، تبدأ من البُعد الاقتصادي بوصفه ركيزة أساسية للأمن الوطني. فمع تزايد اندماج الدول الآسيوية في ترتيبات تجارية مغلقة، تبرز الحاجة أمام المملكة إلى مواكبة هذه التحولات من خلال إقامة شراكات استراتيجية مع هذه التكتلات، بما يضمن عدم تهميش دورها في سلاسل الإمداد العالمية، وعدم فقدان فرص النفاذ إلى الأسواق الآسيوية. وتشير البيانات إلى أن دول شرق وجنوب شرق آسيا تستحوذ على نسبة متزايدة من الواردات النفطية السعودية، ما يجعل التعاون الاقتصادي مع هذه الكتل ضرورة لضمان الاستقرار في الصادرات النفطية، خاصة في ظل مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠ الرامية إلى تنويع الاقتصاد.

وعلى المستوى الجيوسياسي، فإن صعود التكتلات الآسيوية يفرض على المملكة مقاربة أكثر توازنًا في علاقاتها الدولية، خاصة مع اشتداد التنافس بين الولايات المتحدة والصين، ومحاولة كل طرف استقطاب الحلفاء. ويبرز أمن الطاقة كمحور رئيسي في هذا الصراع، حيث تسعى الصين إلى تأمين مصادرها من الطاقة الخليجية عبر ترتيبات جماعية تشمل الاستثمار في البنية التحتية، وربط مشاريع الطاقة ضمن إطار مبادرة الحزام والطريق. وفي المقابل، لا تزال الولايات المتحدة ترى في السعودية شريكًا استراتيجيًا محوريًا. من هنا، تتيح التكتلات الآسيوية للمملكة هامشًا أوسع في إدارة علاقاتها الدولية، وتوظيف التنوع في الشراكات لخدمة مصالحها الاستراتيجية[٢٥].

أما من الناحية الأمنية المباشرة، فإن التفاعل مع التكتلات الآسيوية، وخصوصًا منظمة شنغهاي، التي تضم قوى فاعلة مثل الصين وروسيا والهند، يمكن أن يفتح آفاقًا جديدة في مجالات مكافحة الإرهاب، والأمن السيبراني، والتقنيات الاستراتيجية. كما أن الشراكة مع هذه التكتلات تتيح فرص تبادل الخبرات في الصناعات الدفاعية، وتطوير نظم

الإنذار المبكر، ومواجهة التهديدات العابرة للحدود. وتكمن أهمية هذا التعاون في كونه يتجاوز الطابع التقليدي للتحالفات الأمنية الغربية، ويمنح السعودية قدرة أكبر على بناء نموذج أمني متوازن متعدد الأبعاد.

من جانب آخر، ينبغي النظر بعين الاعتبار إلى التحديات الكامنة في التكتلات الآسيوية، خاصة أن بعضها يتضمن خصومات داخلية أو تحالفات قائمة على توازنات دقيقة بين قوى إقليمية متنافسة. كما أن انخراط المملكة في شراكات متعددة قد يثير تحفظات بعض الحلفاء التقليديين، خاصة في ظل التوترات الجيوسياسية بين القوى الكبرى. ومن هنا، فإن تبني سياسة خارجية دقيقة، تقوم على الحياد الإيجابي وتعدد الشراكات دون الارتهان لمحور واحد، يمثل عنصرًا حاسمًا في حماية الأمن الوطني.

إن استشراف مستقبل العلاقة مع التكتلات الآسيوية يقتضي من المملكة صياغة استراتيجية طويلة المدى تتضمن: بناء حضور مؤسسي في التكتلات ذات الطابع الاقتصادي، المشاركة في صياغة قواعد التجارة الإقليمية، تطوير مشاريع مشتركة في مجالات التكنولوجيا الخضراء والطاقة المتجددة، وتوسيع نطاق التعاون في المجال اللوجستي والموانئ البحرية. كما أن فتح قنوات حوار أمني مع الدول الأعضاء في هذه التكتلات من شأنه أن يكرّس مكانة السعودية كفاعل إقليمي مسؤول يسهم في استقرار المنطقة.

ختامًا، يمثل تنامي التكتلات الاقتصادية الآسيوية تحديًا وفرصة في آنٍ واحد للأمن السعودي. وبينما تسعى المملكة إلى تعزيز موقعها الاقتصادي وتوسيع مجال شراكاتها، فإن قدرتها على التفاعل الذكي مع هذه التكتلات تمثل عنصرًا حاسمًا في صياغة استراتيجية وطنية متكاملة للأمن، لا تقتصر على الجوانب العسكرية أو السياسية، بل تشمل أيضًا الأبعاد الاقتصادية والتكنولوجية والتنموية. ومن هذا المنطلق، تبرز الحاجة إلى نهج سعودي فاعل في آسيا، يستند إلى قراءة متعمقة لهذه التكتلات، ويقوم على الانخراط الإيجابي الذي يوازن بين المصالح الوطنية والاستحقاقات الجيوسياسية للعصر الجديد.

قائمة المراجع والمصادر النهائية

أولاً، المراجع العربية:

١. أحمد عبد النجار، السياسة المصرية تجاه شبه جزيرة سيناء وأثرها على الأمن القومي المصري ١٩٧٩ – ٢٠١٣، رسالة ماجستير، (غزة: جامعة الأزهر، ٢٠١٥)..

٢. حسام حمزة، الدوائر الجيوساسية للأمن القومي الجزائري، رسالة ماجستير، (باتنة؛ جامعة الحجاج لخضر، ٢٠١٠ – ٢٠١١).

٣. رابطة منتدى التعاون الاقتصادي لدول شرق آسيا والمحيط الهادئ، منشور على موقع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا): https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary

٤. السبتي وسيلة، علوي شمس نيرمان، "التكتلات الاقتصادية وتطوير التجارة الخارجية"، عمان، ٢٠١٩.

٥. سيف مهيوب العسلي، "مستقبل مجلس التعاون الخليجي في ظل الاستقرار المالي في المنطقة والعالم"، مجلة شؤون العصر، مجلة فصلية علمية محكمة، المركز الأيمن للدراسات الاستراتيجية، عدن، العدد ١١٦، يناير – مارس ٢٠٠٤م.

٦. طالم صالح، "التكتلات الاقتصادية الإقليمية وانعكاساتها على بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي: قراءة في الواقع تجربة الاتحاد الأوروبي"، المركز الجامعي تيسيمسيلت، ديسمبر ٢٠١٦.

٧. عادل عبد الحمزة ثجيل، الأمن القومي والأمن الإنساني دراسة في المفاهيم، (العراق؛ عدد٥١، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٦).

٨. عبد المعطي ذكي، الأمن القومي؛ قراءة في المفهوم والأبعاد، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، فبراير ٢٠١٦، متاح على الرابط؛ https://stgcenter.org/%D8%A7%D9%%B3%D8،

٩. علي عباس مراد، الأمن والأمن القومي – مقاربات نظرية–، (الجزائر؛ ابن النديم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠١٧).

١٠. عمر مصطفى محمد، "التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول: دراسات تجارب مختلفة"، القاهرة، ٢٠١٤.

١١. محمد بن ناصر، المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسييرية، جامعة الجزائر، ٢٠٠٨.

١٢. محمد توفيق عبد المجيد، "الدولة والتكتلات الاقتصادية: إشكالية للتناقض أم للمستجدات في القرن الحادي والعشرين"، الإسكندرية، ٢٠١٣.

١٣. مصطفى عبد الله الكفري، "التكتلات الاقتصادية"، دمشق، ٢٠١٣.

١٤. منظمة شنغهاي للتعاون، موقع الأمم المتحدة – إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، متاح على الرابط: https://dppa.un.org/ar/shanghai-cooperation-organization

ثانيًا، المراجع الأجنبية:

1. Amitav Acharya, The Making of Southeast Asia: International Relations of a Region. Cornell University Press, 2021.
2. Frank Frost, "Introduction: ASEAN since 1967 - Origins, Evolution and Recent Developments," in Alison Broinowski (ed.), ASEAN Into the 1990s (London: Macmillan, 1990).
3. Graham Allison, Destined for War: Can America and China Escape Thucydides's Trap? Houghton Mifflin Harcourt, 2017.
4. Ngangom Dhruba Tara, India's Shanghai Cooperation Organization Membership: Looking Forward to Opportunities in the Caspian Region, New Delhi: Center for Air Power Studies (CAPS), Forum for National Security Studies, 2016.

5. Parth Sarthi Suhag, India's Membership in Shanghai Cooperation Organization: An Application, New Delhi: Institute for Defense Studies and Analysis (IDSA), 2017.

---

(١) عمر مصطفى محمد، "التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول: دراسات تجارب مختلفة"، القاهرة، ٢٠١٤، ص٤٥-٤٦.

(٢) محمد توفيق عبد المجيد، "الدولة والتكتلات الاقتصادية: إشكالية للتناقض أم للمستجدات في القرن الحادي والعشرين"، الإسكندرية، ٢٠١٣، ص١١٠.

(٣) طالم صالح، "التكتلات الاقتصادية الإقليمية وانعكاساتها على بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي: قراءة في الواقع تجربة الاتحاد الأوروبي"، المركز الجامعي تيسيمسيلت، ديسمبر ٢٠١٦، ص٣١٢.

(٤) المرجع السابق، ص٣١٤.

(٥) السبتي وسيلة، علوي شمس نيرمان، "التكتلات الاقتصادية وتطوير التجارة الخارجية"، عمان، ٢٠١٩، ص٣٦.

(٦) محمد توفيق عبد المجيد، "الدولة والتكتلات الاقتصادية: إشكالية للتناقض أم للمستجدات في القرن الحادي والعشرين"، مرجع سابق، ص٤٤.

(٧) المرجع السابق، ص٥٠.

(٨) مصطفى عبد الله الكفري، "التكتلات الاقتصادية"، دمشق، ٢٠١٣، ص٤٦.

(٩) السبتي وسيلة، علوي شمس نيرمان، "التكتلات الاقتصادية وتطوير التجارة الخارجية"، مرجع سابق، ص٣٩ – ٤٠.

[10] (10) Frank Frost, "Introduction: ASEAN since 1967 - Origins, Evolution and Recent Developments," in Alison Broinowski (ed.), ASEAN Into the 1990s (London: Macmillan, 1990), P1-31.

(١١) سيف مهيوب العسلي، "مستقبل مجلس التعاون الخليجي في ظل الاستقرار المالي في المنطقة والعالم"، مجلة شؤون العصر، مجلة فصلية علمية محكمة، المركز الأيمن للدراسات الاستراتيجية، عدن، العدد ١١٦، يناير–مارس ٢٠٠٤م، ص١١٦.

(١٢) محمد بن ناصر، المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسييرية، جامعة الجزائر، ٢٠٠٨، ص ٤٤.

(١٣) رابطة منتدى التعاون الاقتصادي لدول شرق آسيا والمحيط الهادئ، منشور على موقع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا): https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary

(١٤) منظمة شنغهاي للتعاون، موقع الأمم المتحدة – إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، متاح على الرابط: https://dppa.un.org/ar/shanghai-cooperation-organization

(15) Parth Sarthi Suhag, India's Membership in Shanghai Cooperation Organization: An Application, New Delhi: Institute for Defense Studies and Analysis (IDSA), 2017, p. 2.

Ngangom Dhruba Tara, India's Shanghai Cooperation Organization Membership: Looking Forward to Opportunities in the Caspian Region, New Delhi: Center for Air Power Studies (CAPS), Forum for National Security Studies, 2016, p. 1.

١٦ . علي عباس مراد، **الأمن والأمن القومي – مقاربات نظرية**-، (الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠١٧)، ص ص١٥، ١٦.

[١٧] . عادل عبد الحمزة ثجيل، الأمن القومي والأمن الإنساني دراسة في المفاهيم، (العراق؛ عدد٥١، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٦)، ص ص ٣٢٨.

[١٨] . أحمد عبد النجار، السياسة المصرية تجاه شبه جزيرة سيناء وأثرها على الأمن القومي المصري ١٩٧٩ – ٢٠١٣، **رسالة ماجستير**، (غزة: جامعة الأزهر، ٢٠١٥). ص ص ٣٩.

[١٩] . حسام حمزة، الدوائر الجيوساسية للأمن القومي الجزائري، **رسالة ماجستير**، (باتنة؛ جامعة الحجاج لخضر، ٢٠١٠ – ٢٠١١)، ص ص ١١، ١٢.

[٢٠] . عبد المعطي ذكي، الأمن القومي؛ قراءة في المفهوم والأبعاد، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، فبراير ٢٠١٦، متاح على الرابط؛ https://stgcenter.org/%D8%A7%D9% %B3%D8،

[٢١] . عادل عبد الحمزة ثجيل، الأمن القومي والأمن الإنساني دراسة في المفاهيم، مرجع سابق، ص ٣٣٤.

[٢٢] . عبد المعطي ذكي، الأمن القومي؛ قراءة في المفهوم والأبعاد، مرجع سابق.

[٢٣] . علي عباس مراد، الأمن والأمن القومي – مقاربات نظرية-، مرجع سابق، ص٤٨.

(24) Amitav Acharya, The Making of Southeast Asia: International Relations of a Region. Cornell University Press, 2021, P21.

(25) Graham Allison, Destined for War: Can America and China Escape Thucydides's Trap? Houghton Mifflin Harcourt, 2017, P43.